المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١١

بتعديل ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ وبتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــرر

المرسوم بقانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

(المادة الأولى)

تخفض اعتمادات أبواب مصروفات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ والبالغة ٤٩٠٥٨٩٦٨٢٠٠٠ جنيه بمبلغ ١٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ويوزع هذا الخفض على أبواب الموازنة العامة للدولة التالية :

الباب الأول (الأجور وتعويضات العاملين)	٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
الباب الثانى (شراء السلع والخدمات)	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
الباب الثالث (الفوائد)	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
الباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية)	٣٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
الباب الخامس (المصروفات الأخرى)	٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
الباب السادس (الاستثمارات)	١٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
الإجمالى	١٤٣٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

ويوضح الجدول المرفق توزيعات هذا الخفض فى الأبواب المشار إليها ، ويصدر وزير المالية القواعد والتعليمات اللازمة فى هذا الشأن .

(المادة الثانية)

يراعى أن يكون المخفض فى الاعتمادات المشار إليها فى المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون من الاعتمادات التى تمول من الخزانة العامة وليس من تلك الممولة ذاتيًا أو من الصناديق والحسابات الخاصة أو الممولة منح أو قروض محددة .

وتعدل موازنة الخزانة العامة تبعًا لما تقدم استخدامًا وإيرادًا وتمويلاً .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة فى ٣ صفر سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

الخفض فى اعتمادات

لبواب الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

البيـــــــان	الخفض بالمليون جنيه
١ - الباب الأول «الأجور وتعويضات العاملين» :	
خفض بند ٣ - المكافآت بجميع أنواعه بكافة موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة بنسبة (١٠٪) ، مع السماح للجهات كل فى حدود موازنتها بزيادة نسبة الخفض فى بعض الأنواع مقابل خفض هذه النسبة فى أنواع أخرى داخل نفس البند شريطة الالتزام بتحقيق الخفض المطلوب (الـ «١٠٪») .	٤٠٠٠
خفض المتطلبات الإضافية للأجور بموازنة قسم الاحتياطيات .	٣٠٠٠
جملة الخفض فى الباب الأول	٧٠٠٠
٢ - الباب الثانى «شراء السلع والخدمات» :	
خفض الاعتمادات المخصصة لبنود وأنواع هذا الباب بنسبة (٣٪) لجميع جهات الموازنة العامة للدولة بما فى ذلك قسم الاحتياطيات مع السماح للجهات بانتقاء البنود والأنواع التى يتم الخفض منها دون التأثير على احتياجاتها الرئيسية ومن ثم يمكن زيادة نسبة الخفض فى بعض الأنواع مقابل خفض هذه النسبة فى أنواع أخرى شريطة الالتزام بتحقيق نسبة الخفض الإجمالى (الـ «٣٪») .	١٠٠٠
جملة الخفض فى الباب الثانى	١٠٠٠
٣ - الباب الثالث «الفوائد» :	
تخفض اعتمادات الباب الثالث «الفوائد» المحلية والخارجية عن طريق وزارة المالية من خلال الإجراءات المناسبة التى تتخذها الوزارة لإعادة هيكلة الدين العام بهدف تخفيض أعبائه .	١٠٠٠
جملة الخفض فى الباب الثالث	١٠٠٠
٤ - الباب الرابع «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» :	
خفض اعتمادات هذا الباب (عدا دعم السلع التموينية ودعم المواد البترولية والمزايا الاجتماعية) المدرجة بموازنة «قسم الدعم وخفض تكاليف المعيشة» تحت نوع (١) أخرى بنسبة (٢٠٪) .	٦٦٥
خفض الاحتياطيات العامة والمتطلبات الإضافية بموازنة قسم الاحتياطيات .	٢٦٣٥
جملة الخفض فى الباب الرابع	٣٣٠٠

البيـــــــان	الخفض بالمليون جنيه
٥ - الباب الخامس «المصروفات الأخرى» :	
خفض المتطلبات الإضافية للمصروفات الأخرى بموازنة قسم الاحتياطيات .	٥٠٠
جملة الخفض فى الباب الخامس	٥٠٠
٦ - الباب السادس «الاستثمارات» :	
خفض الاعتمادات التى تمول من الخزانة العامة وقدرها ٢٩,٦ مليار جنيه بنسبة (٥٪) مع السماح للجهات كل فى حدود موازناتها بإعادة توزيع اعتمادات هذا الباب بموافقة وزارة التخطيط .	١٥٠٠
جملة الخفض فى الباب السادس	١٥٠٠
إجمالى الخفض العام	١٤,٣٠٠